

عن «انطلاقة في البحث العلمي ومن الواجب متابعتها، فهذه روح الجامعة».

#### اموال الجامعة محتجزة

عدا عن التخفيضات في موازنة الجامعة، لدى وزارة المالية سياسة تقيد الجامعة وتمنعها من الإنفاق وفق موازنتها لفترة طويلة، إذ أن الموازنة لا تقر في الشهر الأول من العام، بل غالباً ما تؤخرها وزارة المالية أشهراً عدة. هذا العام انتهت الوزارة من دراسة الموازنة في الشهر السابع، علماً أنها تعهدت أن تنجزها في الشهر الخامس، وهي أحييت من قبل الجامعة قبل ذلك بكثير. خلال هذه الفترة، أجبرت الجامعة على الإنفاق وفق القاعدة الاثني عشرية، أي العودة إلى موازنة عام 2005، سنة تصديق المجلس النيابي على آخر موازنة للدولة. حينها كانت ميزانية الجامعة بحدود 150 ملياراً، أما اليوم فتصل حاجتها إلى 383 مليار ليرة، وهذا ما أوصل الجامعة سابقاً إلى أزمة شح مالي حصرت إنفاقها بدفع أجور ورواتب الموظفين والأساتذة دون سواهم من أجراء وغيرهم، ومن دون القدرة على رصد أي مبلغ لأي كلية تحتاج إلى تنفيذ أي نشاط أو ندوة أو لقاء، ونتج من ذلك أيضاً 4 دعاوى قضائية رفعت من قبل مالكي الأبنية المؤجرة على الجامعة بسبب عدم قيام الأخيرة بدفع الإيجار المستحق عليها لعام 2014. التنكيل بالجامعة من قبل الحكومة اللبنانية ووزارة المالية لم يتوقف هنا، 200 مليار ليرة لبنانية، من ال waa program محتجزة في وزارة المالية لصالح الجامعة اللبنانية من حكومة فؤاد السنورة الأولى، وهي مخصصة للأبنية، علماً أن المبلغ أكثر بقليل، ولكن تم الاستعانة بجزء من المبلغ بما لا علاقة للجامعة به. هناك مصدر آخر لتمويل الجامعة، وفق السيد حسين، هو البنك الإسلامي للتنمية، الذي أعرب عن استعداداه لإنشاء كلية تابعة للجامعة سنوياً، ويعتبر السيد حسين أنه «لو كانت هناك ارادة سياسية حقيقية لدعم الجامعة اللبنانية، لكانت ارتاحت من كلفة الإيجارات السنوية للأبنية التي تجاوزت الـ 20 مليار سنوياً، عدا عن أعمال الصيانة والتأهيل».

#### موارد ذاتية لا تكفي

رئيس الجامعة يشرح لـ «الأخبار» أيضاً كيف «تدبر» الجامعة نفسها، فيحدث عن وفراقات به الجامعة من خلال المناقصات، ومن خلال قرار إلغاء مخصصات الامتحانات الجزئية (تصحیح ومراقبة). كما هناك أيضاً موارد ذاتية من بيع المنشورات، إقامة نشاطات ثقافية بالتعاون مع وزارة الصحة، الخدمات التي تقدمها كلية طب الأسنان للمواطنين، والمركز الصحي الاجتماعي الذي افتتح أخيراً في الحدث، وقد ارتفعت هذه الموارد الذاتية من 15 إلى 28 ملياراً. كما أن الجامعة أحالت على الحكومة مشروع مرسوم رفع رسوم تسجيل الطلاب 100 ألف ليرة في الكليات النظرية و150 ألفاً في الكليات التطبيقية فقط، «لأن هذه الرسوم تعود لعام 2002، وهي أقل من رسوم التسجيل في التعليم الثانوي الرسمي»، يبرر رئيس الجامعة، إلا أن كل ذلك، لا يكفي الجامعة، في ظل سياسة تهجير الطلاب إلى الجامعات الخاصة، الذي تمارسه جهات خارج وداخل الجامعة، ويسهم في ذلك قرارات صدرت سابقاً. إلا أن العنب اليوم يقع على عاتق مجلس الجامعة اللبنانية، الذي من واجبه السعي إلى تطوير الجامعة أكاديمياً وبخبرياً، عبر تطوير مواردها البشرية والضغط على الدولة لتطوير مواردها المالية.

الأكاديمي والبحثي واستقرارها الإداري والمالي، وفق السيد حسين. فالجامعة قدرت حاجتها، في موازنة 2015، لانفاق 80 مليون ليرة على استشارات ودراسات، إلا أن المالية اقترحت تخفيض 50 مليوناً منها. نفقات الكتب والمجلات والصحف قدرتها الجامعة بـ 1,200 مليار ليرة جرى تخفيض 400 مليون ليرة منها. نفقات اقامة وتدريب الطلاب ضمن الكلية وخارجها خفضت من 70 مليوناً إلى 48 مليون ليرة. نفقات تنظيم رحلات علمية في لبنان خفضت من 125 مليوناً إلى 70 مليون ليرة. ونفقات اقامة اشتراك في معارض محلية ودولية من 110 ملايين إلى 40 مليون ليرة فقط! علماً أن من شأن هذه النفقات وغيرها أن تنقل صورة حقيقية عن الجامعة اللبنانية ومستواها العلمي داخل لبنان وخارجه، خصوصاً أن الجامعات الخاصة الكبرى والدكاكين الجامعية تتلقى الدعم المالي وتخصص ميزانية مرتفعة للترويج وإعلان دراسات ومؤتمرات ورحلات علمية وغيرها. إلا أن نظرة الدولة مختلفة، إذ ترى أنه من الممكن أن تخفض نفقات الاشتراك في المؤتمرات الثقافية والجامعية من 300 مليون إلى 200 مليون ليرة، ونفقات تنظيم والاشتراك في مؤتمرات وندوات وحفلات من 300 مليون إلى 200 مليون ليرة أيضاً. ونفقات مراكز الأبحاث خفضت من 90 مليوناً إلى 60 مليون ليرة. ونفقات طبع منشورات الجامعة من 106 ملايين إلى 80 مليون ليرة.

#### ضرب أي امتداد للجامعة

من الواضح أن السلطة يهتما جداً ضرب أي امتداد للجامعة اللبنانية، فواقفت كامل المساهمات التي تقدمها الجامعة إلى الجمعيات والروابط المنبثقة عنها، كرابطة العاملين في الجامعة، الجمعية

#### 4 دعاوى قضائية رفعت على الجامعة بسبب عدم دفع الإيجار

الجغرافية اللبنانية، نادي خريجي كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، رابطة خريجي معهد الفنون الجميلة. كما خفضت أيضاً مساعدة الجامعة المخصصة لرابطة الأساتذة المتفرغين من 70 مليوناً إلى 50 مليون ليرة. «وإلا ما الهدف الحقيقي وراء وقف المساعدات عنها؟» يسأل السيد حسين، الذي يشرح أثر نقص الموازنة في تطور الجامعة اللبنانية، «فأحد المباني العائدة للجامعة في منطقة المنصورية، لا إمكانية لنا على ترميمه، بسبب الكلفة المرتفعة، وعدم رصد الأموال لذلك، وهناك نزاع قانوني مع مالك مبنى كلية الفنون في الروشة واستعادته تحتاج منا إلى دفع مليارين أو 3 مليارات ليرة. كلية الإعلام لم نستطع بعد تجهيز استديو فيها يكلف حوالي المليار ليرة أيضاً، علماً أن هذا يمكن له أن يرد المال على الجامعة لاحقاً من خلال أعمال التدريب».

يرد السيد حسين السياسة المتبعة من قبل السلطة إلى أنها «لا تريد للجامعة أن تطوّر ما وصلت إليه»، فالسلطة منكبّة على الترخيص لـ «دكاكين الجامعية»، في حين تحاول ضرب المؤتمرات والندوات التي تنظمها الجامعة، وتسعى إلى «تطفيش» الأساتذة الزائرين عبر تخفيض الأموال المخصصة لإقامتهم، كما أن مردود الأبحاث بالنسبة للباحث قل، «وهذا لا يشجع على البحث العلمي»، بحسب السيد حسين، الذي يتحدث

«التشديد» من الموازنة بلغ هذا العام 9,146 ليرة لبنانية (هيلم الموسوي)



## الدولة تخنق جامعتها «الوطنية»

للجامعة اللبنانية 210 مليارات ليرة في ذمة الدولة وسلطانها التنفيذية والتشريعية المتعاقبة. هذا الرقم هو مجموع المبالغ التي سحبتها الدولة من ميزانية الجامعة اللبنانية من عام 2005 حتى عام 2014، يضاف إليها 200 مليون ليرة قيمة الاموال المرصودة للجامعة اللبنانية والمحتجزة لدى وزارة المالية. هذه الأرقام، تعطي صورة عن الطريقة التي تتعامل فيها السلطة اللبنانية مع جامعتها الوطنية الوحيدة، في وقت تقدم الدولة نفسها جميع التسهيلات للجامعات الخاصة، وتمنح التراخيص لكل من يريد فتح «دكانة جامعية» من دون حساب أو رقيب

#### حسين مهدي

«يبدو مرتفعاً ويقتضي تخفيضه»، رغم أن الجامعة سبق لها أن خفضت من ميزانيتها قبل تحويلها للوزارة، عملاً بتوصيات وزير المال. فما الذي طاوله التخفيض من الموازنة؟ التقت «الأخبار» رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين، الذي شرح أن الموازنة تنقسم إلى قسمين: رواتب وأجور، وميزانية للأموال التشغيلية. لا يمكن للدولة أن تمس القسم الأول من الموازنة، فتقوم بضرب القسم الثاني منها، الذي يشكل حجر الأساس في تطوير الجامعة

في كل عام، ترفع الجامعة اللبنانية مشروع موازنتها لوزارة المالية عبر وزير التربية، لكن لم تقتنع وزارة المالية يوماً بما وصلها، ودائماً ما كانت توجد مبررات للتشحيل من هذه الموازنة، حتى بلغ مجموع «التشحيل» المتراكم من عام 2005 إلى عام 2014 نحو 210 مليارات ليرة. «التشحيل» من الموازنة بلغ هذا العام 9,146 مليار ليرة لبنانية، إذ أن تقدير بعض النفقات، بحسب وزارة المالية،

موازنة الجامعة اللبنانية	تقديرات الجامعة (مليار ليرة)	القيمة المحصلة من الدولة (مليار ليرة)
2014	289000	276648
2013	286000	279648
2012	215000	165000
2011	210000	159232
2010	205000	165000
2009	190000	179572
2008	160000	135000
2007	155000	120000
2006	155000	134500
2005	155000	99000